علم الصرف

علم الصرف مصطلح قديم استخدمه علماء العربية، واستخدموا أيضاً مصطلح "التصريف"، وقد أطلقه أبو عثمان المازني (ت٢٤٨هـ) عنواناً لكتابه "التصريف"، والصرف لغة : التغيير، واصطلاحاً : العلم أو القواعد التي تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست أحوال إعراب ولا بناء، أو هو علم يبحث في اللفظ المفرد من ناحية بنائه ووزنه، وما طرأ على هيكله من نقصان أو زيادة.

وأما مصطلح التصريف (زنة تفعيل)، فقد استخدمه بعض العلماء بمعنى الصرف، فهو مرادف له، واستخدمه آخرون في التطبيق، وقد اعتبره التهانوي مرادفاً لعلم الصرف، "التصريف : هو علم الصرف"، وقال في موضع آخر : "علم الصرف، ويسمى بعلم التصريف أيضاً".(١)

وقال رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى (ت٦٨٦هـ) في شرحه لشافية ابن الحاجب : والتصريف – على ما حكى سيبويه عنهم (النحويين) هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته، ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم –... والمتأخرون على أن التصريف : "علم بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء في الوقف وغير ذلك".(٢)

وقد عقب التهانوي على قول الرضيّ السابق قائلاً : "فالصرف والتصريف عند المتأخرين مترادفان، والتصريف على ما حكى سيبويه عنهم جزء من الصرف الذي هو جزء من أجزاء النحو".(٣)

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون، محمد بن علي التهانوي، تصحيح مولوى محمد وجيه وآخرين، طبعة كلكتا ١٨٦٢م ص ١٦، ١٧.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين، دار الكتب العلمية. بيروت. ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م ، جـ١ / ٦، ٧.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون، ص١٧.

ولم يكن مصطلحا الصرف أو التصريف شائعين عند أئمة النحاة، فقد أشار إليه سيبويه (ت١٧٥هـ). وهو إمام النحاة، وصاحب الكتاب الذي عرف بقرآن النحو – في عبارة تفسيرية جاء فيها "هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة. وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون : التصريف والفعل".(١)

فالتصريف يعني التطبيق على نماذج لغوية، وقد قام تلاميذ أئمة النحاة بوضع المصطلحات في شروحهم كتب الأئمة، وكذلك الجيل الذي تلاهم، فقد شرح السيرافي كتاب سيبويه، واستخدم في شرحه المصطلحات، وقد عرّف مصطلح التصريف في تعقيبه على كلام سيبويه في الباب الذي وضع له العنوان السابق، فقال السيرافي : "وأما التصريف، فهو : تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب للحروف التي رسمنا جوازها حتى تصير على مثال كلمة أخرى، والفعل لمثلها بالكلمة ووزنها به، كقوله : ابنِ لي من "ضرب" مثل : جلجل، فوزنًا "جُلجُل" بالفعل، فوجدناه : فُعْلُل : فقلنا : ضُرْبُب. فتغيير الضاد إلى الضم، وزيادة الباء، ونظم الحروف التي في ضُرْبُب على الحركات التي فيها هو التصريف، والفعل هو تمثيله بفعلل الذي هو مثال جُلْجُل".(٢)

وفسر السيرافي(ت٣٦٨هـ)"الفعل"في عنوان سيبويه بأنه التمثيل بالميزان الصرفي، وقد شرح أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ) كتاب سيبويه، ووضع للباب الذي عالج فيه سيبويه حروف الزيادة "باب علل ما تجعله زائدًا من حروف الزوائد" عنوان "أبواب التصريف".(٣)

---

(١) كتاب سيبويه، أبو بشر عمر والملقب بسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجى، ودار الرفلعى بالرياض ط٢ ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م جـ٤/٢٤٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه، وأبو سعيد القاضي الحسن بن عبدالله ابن المرزبان السيرافي. (مخطوط، دار الكتب، رقم ١٣٧ نحو) جـ٥ / ٢١٠، وقد طبعته الهيئة العامة للكتاب بمصر.

(٣) شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، مخطوط بمعهد المخطوطات بالقاهرة رقم ٨٥، ٨٨، المجلد الخامس.

ويفهم من شرحي السيرافي والرماني أن المراد بالتصريف التغييرات التي تطرأ على الكلمة في جميع أحوالها من زيادة ونقصان وقلب وإبدال، ونقل من حال إلى حال.

وقد قدم ابن جني (ت٣٩٢هـ) جهودًا عظيمة في العربية، وأسهم في الصرف إسهامات عظيمة في كتابه المطول "سر صناعة الإعراب" الذي يعد فريداً في نوعه، واختص الصرف بكتيب صغير الحجم موجز عرف بالتصريف الملوكي جاء فيه : "معنى التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول، فتتصرف فيها بزيادة حرفٍ أو تصريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصُّرف فيها والتصريف لها".[١] ويوضح ابن جني معنى المصطلح على النحو التالي: نحو قولك: ضَرَب، فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت يَضْرب،أو اسم الفاعل قلت: ضَارِب، أو المفعول قلت: مَضْرُوب، أو المصدر قلت: ضَرْبًا، أو فِعْل ما لم يسم فاعِلُه (البناء للمجهول) قلت: ضُرِبَ، وإن أردت أن الفعل كان من أكثر من واحد على وجَه المقابلة قلت ضارَبَ، فإن أردت أنه استدعى الضَّرب قلت اسْتَضْرَبَ، فإن أردت أنه كثَّر الضَّرْب، وكرّره قلت ضَرَّبَ، فإن أردت أنه الضرب في نفسه مع اختلاج وحركة قلت اضطرب، وعلى هذا عامة التصُّرف في هذا النحو من كلام العرب. فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها وغير ذلك[٢]، وذهب القُبَيْصِي (ت٦٢٦ تقريبًا) مذهب ابن جني في تعريف التصريف، فقال : "التصريف أن تأتي إلى الكلمة الواحدة التي حروفها كلها أصول، فتتصرف فيها بزيادة، أو نقصان، أو نقل من زمان إلى زمان"[٣]، وبَيَّنه من خلال مادة "ضرب". وأوجز ابن هشام

---

(١) التصريف الملوكي : صنعة أبي الفتح عثمان بن عبدالله بن جني النحوي، تحقيق الـدكتور البدراوي زهران، الطبعة الأولى ٢٠٠١، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان ص٤٣.

(٢) التصريف الملوكي، ص٤٤.

(٣) التتمة في التصريف، أبو عبدالله محمد بن أبي الوفاء الموصلىّ، المعروف بابن القبيصي، ط١ /١٤١٤هـ، ١٩٩٣م مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي ص٢٦.

معنى "التصريف" بقوله "التصريف تحويلُ الصيغة لغرضٍ لفظيّ أو معنوى"[١]، وقال أيضاً "هو تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي. فالأول : كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف. الثاني : كتغيير قَوَل، وغزَو إلى قال، غزا. ولهذين التغييرين أحكام كالصحة والإعلال. وتسمى تلك الأحكام علم التصريف"[٢] وقد استخدم ابن هشام مصطلح "علم الصرف" عنواناً لكتابه "نزهة الطرف في علم الصرف". وقد ساهمت الكتب المتأخرة في علم النحو والصرف في انتشار مصطلح الصرف، وكذلك الكتب التي تناولت علوم العرب، وبينت حدودها.

وقد شاع مصطلح "الصرف" في الجيل المتأخر من اللغويين، وعند المحدثين أيضًا، وقد رجح سبب شيوعه أن بناء "فَعْل" أخف من بناء "تفعيل"، ويوافق في بنيته بنية كلمة "النحو" فكلاهما على زنة "فَعْل"، والنحو قسيم الصرف في بحث ما يتعلق بعلم العربية.

ويميل معظم المحدثين إلى مصطلح "الصرف" لسهولته في إضافته إلى لفظ "علم"، ودلالته الواضحة على ما أريد به، وقد التزمته كتب الموسوعات الحديثة، وأصبح هذا العلم يعرف بـــ "علم الصرف" ولهذا اتخذنا هذا المصطلح الشائع عنواناً لكتابنا "علم الصرف المُيَسَّر".

أهمية علم الصرف ومعرفته

أجمع علماء العربية قديماً وحديثاً على ضرورة الإلمام بأبنية العربية، والأسس التي تقام عليها، والقواعد التي تحكمها ليقيسوا عليها ألفاظهم، ويقيمون عليها ما استجد من ألفاظ حضارية محدثة مولدة أو معربة، وأرى أننا

---

(١) نزهة الطرف في علم الصرف، ابن هشام (عبدالله بن يوسف النحوي المصري الأنصاري) (ت٧٦١هـــ) تحقيق د/ أحمد هريدي، مكتبة الزهراء ١٤١هـــ - ١٩٩٠ ص٩٧، ونـــسب كتاب يحمل الاسم نفسه أيضا للميدانى وطبع بتحقيـــق الـــدكتور محمـــد عبدالمقـــصود ط١ ١٤٠٢هـــ، ولكن المصادر تؤكد أن ابن هشام ألف كتابه سنة ٧٤٣ وأن كتاب الميدانى غير كتاب ابن هشام.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام ط١، المكتبة الأزهرية ١٣٣٣هـــ ص١٧٠.

في حاجة إليه أكثر ممن سبقونا، فقد أصبحت الحاجة إليه ملحة في ظل الانفتاح على اللغات الأخرى، والاحتكاك المباشر بها، وحذق قواعد العربية وأقيستها هو السبيل إلى مواجهة غزو اللغات الأخرى الذي يزداد يومًا بعد يوم في ظل العولمة والتطور السريع والانفتاح على الآخرين، وتكمن أهميته في أنه يقوم على رصد التغيير الذي يمس بنية الكلمة، وهو على هذا مساوٍ لعلم النحو الذي يهتم بأواخر الكلمات، بيد أن الصرف يهتم بالبنية الداخلية، فهو يبحث جواهر الكلم، وما يلحق بها من سوابق ودواخل وأواخر، وبحث التغييرات التي تطرأ من القلب والإعلال والحذف.

وقد قال قديماً ابن جني : "وهذا القبيل من العلم أعني التصريف، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليه، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف".(١)

وتناول ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) أهمية معرفة الكاتب أو الشاعر مبادئ التصريف "الصرف" ليستطيع بها إخراج الألفاظ التي تعبر عن معانيه على وجه الصواب؛ لتؤدي معناها الذي أراده بها، وأكد أهميته في كافة العلوم التي تستقي معرفتها من اللغة، وأهمها علوم الشريعة التي تبحث مفردات النص لاستنباط الأحكام، وكذلك علماء القراءات، وذكر أمثلة صرفية أخطأ فيها الشعراء والكُتَّاب والعلماء وغيرهم أوقعهم فيها الوهم، وفساد القياس.(٢)

ولا شك أن لمعرفة الصرف أهمية كبيرة في عصرنا الحديث الذي باتت فيه العربية مهددة من اللغات الأخرى في ظل الانفتاح العالمي، الذي تخطى

---

(١) المنصف في التصريف (تصريف أبي عثمان المازني) : أبو الفتح عثمان بن جني تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط١/١٣٧٣ هـ، البابى الحلبى، جـ١/٢.

(٢) ارجع إلى المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية جـ١ / ٣٤ – ٣٧.

الحواجز التي تمنع الأمم من بعضها وأن تحافظ على هويتها، كما أن الأمة العربية تعتمد في حياتها على منتجات الحضارة المعاصرة وتعيش عالة عليها، وتقتات من موائدها، فتسربلت بألفاظها ولم تستطع الفكاك منها، وليس أمامها إلا قبول كل ما تصدره إليها، فأصبحت الحاجة ملحة لعلم الصرف لتقوم على أسسه المفردات المولدة وتُعرّب عليها المفردات الدخيلة، لتخضع هذه المفردات إلى أقيسة العربية الصحيحة.

نشأة علم الصرف

لقد نشأ علم الصرف مصاحباً علم النحو، فعاش في كنفه فترة من الزمن؛ فلقد بحثت مسائل هذا العلم في بدء نشأتها ضمن مسائل علم النحو، الذي أطلق عليه "علم العربية"، وهو عند القدماء العلم الذي تعرف به أحوال الكلم إفراداً وتركيباً، فقضايا الصرف كانت موضوعًا في علم النحو، وتبحث تحته، والنحويون هم أيضًا الصرفيون قديماً.

وقد نقل التهانوي عن رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) في شرحه لشافية ابن الحاجب : "اعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة".[١] ومن ثم لم يفرق بعض القدماء في مجالسهم أو كتبهم بين موضوعات علم النحو وموضوعات علم الصرف.

وقد نسب إلى القدماء مؤلفات فيه جاء ذكرها في المصادر القديمة، وقد فقد بعضها، ولكن ثبت وجوده بالنقل عنه، أو شرحه، وذكرت كتباً أخرى لم يعثر لها على أصل، ولا نقل، ولكن ذكرت في متون بعض الكتب والروايات، وقد وصلت إلينا في هذه العلم كتباً كثيرة للقدماء، بعضها مفرد فيه، وأخرى تناولته مع النحو.

وقد درس القدماء الصرف في أبواب النحو لشدة ارتباطه بعلم النحو، فعلم النحو يعالج التراكيب أو الجمل، وأحوالها ودلالتها، وتتألف الجمل من ألفاظ،

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون ١٦، ١٧ وشرح شافية ابن الحاجب للرضى جـ١ / ٦.

فالألفاظ هي أبنية الجمل، فبحثوا أصول هذه الألفاظ وما تتصرف إليه ودلالتها في الجملة، ومن ثم ارتبطت نشأة بحوث الصرف بقضايا النحو، وقد جاء في بعض المصادر القديمة ما يفيد أن علماء القرن الأول الهجري تناولوا بعض القضايا الصرفية، ولكنهم لم يتوصلوا إلى رأي قاطع يفيد شيئاً عمن وضعه، ونعلل سبب ذلك أن الصرف كان معالجاً في موضوعات النحو، ولم تتضح معالمه إلا بعد أن اكتمل علم النحو، فقد ظلت موضوعاته أشتاتاً في كتب النحو، وكانت قضاياه تطرح في المجالس، أو تكتب في رسائل، أو صحف، وليس لدينا مصدر أول فيه سوى "كتاب سيبويه" الذي تناول فيه عامة موضوعات النحو والصرف، وقد أحصى فيه سيبويه علم من سبقه وما توصل إليه، واستطاع أن يحدد موضوعاته بدقة، وأن يتوصل فيه إلى نتائج محمودة.(١)

وقد أفادت بعض الروايات أن مباحث التصريف كانت تطرح في المجالس، ولم يبحث علمًا مستقلاً، وقد قاد البحث فيها أبو مسلم معاذ الهراء (ت١٨٧ هـ) أحد رءوس علماء الكوفة، فهو الذي اشتغل بقضايا الصرف، وعكف عليها، وأفرد لها درساً مستقلاً عن النحو يعلمه تلاميذ حتى عُرَف به.

والمرجح أن الخليل بن أحمد صاحب باع طويل فيه، لأن كتاب سيبويه يعد ثمرة ما تلقاه سيبويه عن أستاذه الخليل، فقد ذكر فيه سيبويه نقولاً كثيرة في التصرف سأل فيها أستاذه، وقد عزى إليه سيبويه كثيراً من الآراء إضافة إلى معجم العين.

وقد حكى سيبويه أيضاً في كتابه عن يونس بن حبيب(٩٤ – ١٨٢هـ)، وقد كانت لسيبويه مناظرات مع الفراء، وكانت له مناظرة مع الكسائي(علي بن

---

(١) تفيد تراجم النحاة واللغويين، أن بحوث النحو والصرف بدأها علماء القرن الأول والثاني الهجري، وأشهرهم، عنبسة الفيل، وعبدالله بن أبي إسحق، ويحيى بن يعمر، وأبو عمرو بن العلاء (٧٠ – ١٥٤هـ)، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبو الخطاب الأخفش، وأبو جعفر الرؤاسي، وأبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي (١٢٨ – ٢٠٢) وعلي بن المبارك المعروف بأبي الحسن الأحمر (ت١٩٤هـ) والخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ)، وأبو زيد الأنصاري، وسيبويه وغيرهم.

حمزة، ت١٨٩هـ)، وكان الكسائي علماً وإماماً في النحو، وله مجالس، ومناظرات في التصريف، وله مساجلات في كثير من القضايا النحوية، والصرفية، وتلا هؤلاء آخرون من علماء العربية، صنفوا في هذا العلم كتباً مفردة، أو تناولوه موضوعاً في النحو.

وقد التزم القدماء منهجين في التصنيف، أولهما : منهج يعد الصرف باباً من أبواب النحو، وثانيهما : منهج يعالج الصرف مستقلاً عن النحو أو يفرق بين العلمين، وأصحاب المنهج الأول هم الرواد، وأهم مؤلفات هذا الاتجاه : كتاب "الكتاب" لسيبويه، وهو كتاب إمام في علم النحو وعلم الصرف، وقد انتهج فيه سيبويه المنهج الذي لا يفصل بين علم النحو وعلم الصرف، فتناول موضوعات الصرف ضمن أبواب النحو، وهو منهج بعض لاحقيه الذين اعتبروا الصرف باباً من أبواب النحو، وقد تناول أبواب الصرف الرئيسية في كتابه، والتزمها العلماء من بعده، وجعلوها عمدتهم، وتعهد المبرد (ت٢٨٥هـ) منهج سيبويه في كتابه "المقتضب"، فجعل للصرف مكاناً كبيراً في كتابه، وخص الجزء الأول منه بقضايا الصرف، وجعلها مدخلاً إلى الجملة، ولهذا ابتدأ بها كتابه، واعتبر المبرد بعض قضايا الأصوات ضمن موضوعات الصرف، مثلما فعل سيبويه ذلك في كتابه؛ فالأصوات تعالج مع موضوعات الصرف، ولم يفصل المبرد بين قضايا الصرف، وقضايا النحو، فهو يعالج قضايا الصرف على طول الكتاب إن تطلب الموضوع شيئاً منها.

وجعل أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) باباً موجزاً في كتابه "الموجز"، غير أنه توسع فيه في كتابه "الأصول" فعقد قسماً كبيراً للتصريف ومسائله.

وتناوله أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) في كتابه "الجمل" بإيجاز شديد في آخر كتابه، وصنع صنيعه أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت٣٧٩هـ) فقد جعل له باباً مختصراً في كتابه "الواضح". وفعل جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ) ذلك، فخصص مساحة من كتابه "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"[١]

---

(١) حققه محمد كامل بركات، وطبعته وزارة الثقافة بمصر ١٩٦٧م، ١٣٨٧هـ.

للتصريف، وعقد له بابًا في شرح "الكافية الشافية".

وجعل أبو زيد البلخي (ت٣٢٢هـ) الصرف قسيمًا لعلم النحو في كتابه "النحو والتصريف" وتناوله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في كتابه "المفصل فى علم العربية مع أبواب النحو"، وجعل ابن الحاجب الصرف في مقدمة كتابه "الشافية"، وجعله أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) في باب صغير من كتابه "التكملة"، واحتذى ابن عصفور حذوه في كتابه "المقرب"، وتابعه أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) في كتابه "ارتشاف الضرب من لسان العرب، وتوسع في موضوعات الصرف[1]، وتابع هذا المنهج كثير من العلماء، وسلك بعض المحدثين هذا المنهج في الجمع بين النحو والصرف.

والمنهج الثاني تبنى منهجاً مغايراً لأصحاب المنهج الأول، فقد تناولوا موضوعات الصرف في كتب مفردة تقوم عليه وحده، وقسموه أبوابًا.

وقد جاء في بعض المصادر أسماء بعض الكتب التي أفردت في الصرف، ولم يعثر عليها مثل "كتاب التصريف" لأبي الحسن الأحمر الكوفي علي بن المبارك (ت١٩٤هـ)، وكان معاصراً لسيبويه، وله مناظرة معه في مجلس البرامكة الذي عُقِد لمناظرة بين سيبويه والكسائي، وخرج منه سيبويه مكسوراً مغتمًا، لأنهما ضيقا عليه، حتى لا يقيم ببغداد ويتركها، ولم يجد نصيراً، وقد كان أبو الحسن الأحمر متقدماً في عصره على غيره لجودة قريحته، وتمكنه من قضايا النحو، ومقاييس علم الصرف، فَقُدِّمَ على الكسائي (على ما روى عند بعض العلماء).

وروى أيضاً أن أبا زكريا يحيى بن زياد الفراء (١٤٤ – ٢٠٧هـ) ألف كتاباً فى علم الصرف مستقلاً، ولم يعثر عليه أيضاً، ولم ينقل عنه، ووضع أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٣١١هـ)- تلميذ سيبويه- "كتاب التصريف"، وأكدت بعض المصادر وجود هذا الكتاب، ولم يصل إلينا، ووضع صالح بن إسحق

---

(١) ارجع فى"كتاب نزهة الطرف فى علم الصرف" المقدمة التى أعدها الدكتور أحمد هريدى فى تحقيقه. طبعةمكتبة الزهراء ص ٧٥ ، ٧٦.

الجَرْمى (ت٢٢٥هـ) كتاب "الأبنية والتصريف"، ولم يصل إلينا أيضاً.

ووضع أبو عثمان بن بكر بن محمد المازني (ت٢٤٨هـ)، كتاب "التصريف"، ولم تصل إلينا نسخة كتاب المازني، بل جاء في متن شرح ابن جني بعنوان "المنصف شرح تصريف المازنى"، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي كتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي. ويعد كتاب المازني أقدم كتاب في علم الصرف وصل إلينا، وينسب إليه أنه أول من فصَل بين أبواب علم النحو وأبواب علم الصرف، فجعلهما علمين، بيد أننا ذكرنا بعض من سبقوه في ذلك. ويرجع إلى ابن جني الفضل في الاحتفاظ بمتن الكتاب، وأكثر النقل عنه في كتبه الأخرى، فاستطاع العلماء من خلال شرحه التعرف على متن الكتاب، وأبوابه، ومنهجه، وحجمه المتوسط .

ويتبين من موضوعات الكتاب أن المازني اعتمد فيه على كتاب سيبويه، واستخلص منه مادة كتابه الأساسية وأضاف إليه، وله في ذلك فضل التبويب وتوضيح معالم هذا العلم بعد أن كانت موضوعاته مبعثرة في كتب النحو السابقة عليه وشروحها، وعمدته الأساس في كتابه "كتاب سيبويه".

ونسب إلى أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠ – ٢٨٥هـ) كتاب في "التصريف" أو "التصاريف"، وهو تلميذ المازني، وذكر العلماء مؤلفات أخرى لآخرين، ومنها كتاب "علل التصريف ودقائقه " للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب الشاشي، وقد وصل إلينا، وطُبِعَ تحت عنوان "دقائق التصريف"[١] وقد اعتمد فيه على كتاب "التصريف" للمازني، وتوالت فيه كتب أخرى، بعضها لم يعثر عليه،وبعضها عثر عليه ولم يحقق،وبعضها حقق، وأهمها كتاب"جمل أصول التصريف"لابن جني (ت٣٩٢هـ) وله أسماء أخرى : "التصريف لابن جني، وهو المعروف بالملوكي، و"مختصر التصريف" و"مقدمات أبواب التصريف"، وقد طبع

---

(١) حققه أحمد ناجى القيسى وآخرون، مطبعة المجمع العلمى العراقى ١٩٨٧م

حديثاً تحت عنوان "التصريف الملوكي" [1].

وهو كتاب صغير الحجم موجز، لم يعتمد فيه ابن جني على النقل مكتفيًا بالحديث في صلب الموضوع، ولم يسترسل في تفصيل الموضوعات، واكتفى بالإحالة إليها في كتابيه سر صناعة الإعراب، والخصائص، ولعل هذا هو سبب إيجازه الشديد في عرض الموضوعات، فهي مبسوطة في تضاعيف كتبه الأخرى المطولة.

ويعد هذا الكتاب مع صغر حجمه – فريداً في نوعه، فلم يعتمد فيه ابن جني على مناهج سابقيه، ولم يكثر فيه النقل عنهم – لكنه صنعه وفق رؤيته في معالجة موضوعات هذا العلم، وقد اعتمدت في مؤلفي هذا على كتاب ابن جني اعتماداً كبيراً لولعي الشديد بابن جني، وبإنتاجه العلمي الفريد.

ولأبي العلاء المعري (٣٦٣ – ٤٤٩هـ) كتاب "التصريف"، ولم يصل إلينا، وجاء ذكره في كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان.

وألف عبدالقاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) كتاب"التصريف"، وحققه الدكتور البدراوي زهران تحت عنوان "العُمُد"، كتاب في التصريف لعبدالقاهر الجرجاني، وحققه الدكتور محسن سالم العميري أيضًا.

وألف أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني النيسابوري (٥١٨هـ) كتاب "نزهة الطرف في علم الصرف"، وهو مطبوع[2]، وألف ابن هشام (ت٧٦١هـ) كتاباً يحمل العنوان السابق "نزهة الطرف في علم الصرف"، وهو مطبوع حققه الدكتور أحمد هريدي ، ورأى أن الأخير كتاب آخر غير الذي نسب للميداني، وذكر إنكار العلماء نسبة الكتاب للأخير، وبين الكتابين توارد كبير، وهذا ما يرجح أنهما لمؤلف واحد، وأرجح أنه الأول "الميداني"؛ لأن معظم

---

(١) حققه الدكتور البدراوى زهران، طبعة لونجمان، وطبعته من قبل شركة التمدن الصناعية ، القاهرة ١٩١٣م، وصححه محمد سعيدمصطفى.

(٢) طبعة مطبعة الجوائب القسطنطينية،١٢٩٩هـ، ١٨٨٢م، وصدرت منه طبعة حديثة بتحقيق الدكتور السيد محمد عبدالمقصود، ط١/١٤٠٢هـ.

المصادر القديمة تنسبه إليه، وتتابع العلماء في التأليف، ومازالوا يضيفون إلى إنتاج سابقيهم.

وقد اكتفينا بهذه الكتب، وأعرضنا عن سرد كتب المحدثين لمعرفتنا بها، وتوافرها بين أيدينا، ونلاحظ أن كتب القدماء يحمل معظمها اسم "التصريف" لا الصرف، لشهرة الاسم الأول، ولم يشذ عن هذا الاسم إلا قليل منها، ولكن المحدثين يفضلون استخدام الأخير (الصرف).

موضوع علم الصرف

ما يقع فيه التصريف، والتصريف تحويل الصيغة لغرض معنوي أو لغرض لفظي، فالأول كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف، والثاني كتغير قول، وغزو إلى قال، وغزا، ولهذين التغييرين أحكام كالصحة والإعلال، وهي التي يعالجها علم الصرف، فموضوع علم الصرف أبنية الكلمات وما تتصرف إليه، وأحوال تصاريفها، وبحث أصولها، والزيادة فيها أو الحذف (النقص).

والتصريف أو التغيير يقع في الأسماء، والأفعال المتصرفة دون الحروف؛ لأنها غير متصرفة، فهو مختص بالأفعال والأسماء، فلا يدخل فيه الحروف، ولا ما أشبهها، وهي : الأسماء الموغلة في البناء، فلا يدخل فيه ما كان على حرف أو حرفين إذ لا يكون كذلك إلا الحرف كالباء للجر، ولامه، والمركب من الحروف نحو: فى،عن، لكن بل وما أشبه الحرف كالتاء في قمت، و"نا" في قمنا، فالضمائر عامة لا تدخل فيه لعلة البناء لشبهها بالحرف، ومثلها : ضمائر الإشارة.

وكذلك الأسماء التي لا يعرف لها اشتقاق كما لم يعرف للحروف اشتقاق نحو : ما، متى، أيان، من، كيف، فإن استخدام شيء منها اسماً أو نقل إلى الاسمية جاز فيه التصريف، وتصرف تصرف الأفعال والأسماء، كأن تسمي مثل: الكيف، وكيّف، وتكييف، والكيفية.

ومثلها الحروف التي تستخدم استخدام الاسم نحو : لوّ، تقول : جاءت لوٌّ

في أول الجملة، ولم يسبق الفعل لوّ، أو يسمي بها شخص : جاء لوٌّ، ورأيت لوّاً، وأسماء جميع حروف الهجاء يجوز فيها التصريف، مثل : اللام، لامات، لامية، والأسماء الأعجمية : كيوسف، وإبراهيم، وداود، لا تدخل في التصريف؛ لأنها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة.

ومثلها الأسماء التي تحاكي الأصوات أو أسماء الأصوات نحو : غاق (صوت الغرب) ونحو : كوكو، ونونو. فإن صنع منه فعل أو اسم جاز فيه التصريف، ومن ذلك: صرصر، صوصو، ونقنق.

وأما ما وضع على أكثر من حرفين، ثم حذف بعضه، فيدخله التصريف، نحو : يد، دم، أخ، في الأسماء؛ لأن الأصول ترد إليها في التصريف، يقال : دموي، والأيادي، إخوة.

والأفعال جميعها متصرفة، إلا الجامد منها، نحو : نعم، وبئس، وحبذا، عسى، ليس. وفعل التعجب زنة "أفعل"؛ لأنه لا يأتي إلا على وزنه للتعجب.

والأفعال التي وقع فيها حذف، فبقيت على حرف أو حرفين، متصرفة نحو: قِ، عِ، من : وقى، وعى. أو "رِ" من رأى . ومثلها : بِعْ، قُلْ من قال، باع. هذه الأنواع السابقة لا تدخل في موضوع علم الصرف، إلا ما استثنينا منها.

وقد قسم علماء العربية ما يختص به هذه العلم في الدراسة إلى أبواب أو موضوعات، فقد تناول قدماء الصرفيين موضوعات صرفية في مؤلفاتهم، فتوسع بعضهم فيها، وأوجز آخرون، وقد اختلفت الموضوعات باختلاف رؤية صاحب المؤلف، فقد قسّم ابن جني موضوعات الصرف إلى خمسة أبواب، يقول : "فليعلم أن التصريف ينقسم إلى خمسة أضرب : زيادة – بدل – حذف – تغيير حركة أو سكون – إدغام".[1]

وقد تابع ابن جني في هذا التقسيم بعض سابقيه، مثل أبي بكر بن السراج في كتابيه "الموجز" و"الأصول"، فقد قسم الصرف أقساماً خمسة، هي التي

---

(١) التصريف الملوكي ص٤٤. وهي عند الرماني خمسة أيضًا : زيادة ونقصان، وقلب، وإبدال، ونقل من حال إلى حال. شرح الرماني لكتاب سيبويه م٥ جـ٥.

ذكرها سيبويه.

بيد أننا نجد أن بعض العلماء لا يلتزمون هذه الأبواب الخمسة؛ فأبواب الصرف في شرح ابن جني كتاب التصريف للمازني ثلاثة فقط هي : البدل، والزوائد، والحذف. وهذا لا يعني أن المازني ترك ما دون ذلك، فقد تناولها تحت هذه الأبواب، وقد أوجز ابن جني فيه، وأحال القارئ إلى كتابه "سر صناعة الإعراب"، وكتابه "الملوكي" ليس جامعاً كل أبواب الصرف، ولم يتقص فيه جميع مسائله،ولكننا وجدنا في كتب المحدثين بعض اختلافات في تصنيف الموضوعات، فقد فصلوا بين أجزاء الموضوعات العامة، واختصوا كل منها بباب مستقل، واستفادوا من جهود القدماء واختلاف مناهجهم في تناول موضوعات هذا العلم، وصنعوا منهجاً حديثاً، وأقساماً يسهل تناولها، وهي أكثر دقة ووضوحاً من سابقتها، ولهذا يقبل الدارسون عليها دون كتب القدماء؛ لأن أصحابها تناولوها تناولاً جديداً من خلال لغة الخطاب المعاصر.

ويعرف هذا العلم عند الغربيين بعلم الأبنية، ويختص بمعالجة الكلمات، وموضوعات تخرج عن موضوع النحو العربي مثل : تركيب الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وكلها من المبنيات ولا تدخل في موضوع علم الصرف العربى.

عناصر اللغة

أجمع علماء العربية قديماً وحديثاً أن اللغة تتكون من ثلاثة عناصر أساسية تشكل كيانها، وهي : الاسم والفعل والحرف، وهي العناصر الشكلية في بنية اللغة، وتربط بينها علاقة معنوية، جوهرها دلالة الألفاظ علاقة تركيبية في سياق لغوي،وللاسم والفعل دلالة في ذاتيهما،بيد أن للحرف دلالة في غيره، ولكل عنصر من العناصر الثلاثة سمات يعرف بها، نوضحها على النحو التالي:

أولاً :- الاسم :

اختلف العلماء قديماً في تحديد مفهوم الاسم، فهو عند النحاة : ما دل على معنًى في نفسه غير مقترن بزمن كرجل، فرس، وعند أهل الاصطلاح: ما